اذ لا يسمى تنوينا حقيقة ولو قال اللاحقة للقوافي لكان احسن ليشمل الحق اخر
القافية وما كان نفس اخرها لان نون اصابن والعنابن نفس اخر القوافي لا الحق
اخرها والظاهر انه اراد بالخط ان يكتب بصورتها لا ويعوضها من الالف ايضا والا لم
يحتج لغير تؤكيد في الاختزار عن نحو لنسفعا بنا على كتبها بالالف ومن عمم كابن الناظم
لم يحتج لذلك ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف حيث يكتب فيه بعوض الالف السقوط
خطا يكفي فيه بعض الاحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك ويخرج
به ايضا النون اللاحقة لاخر كلمة من كلمة اخرى نحو احدا نطلق لشوتهي في الخط
قاله الشارح ولا حاجة لزيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء غيرها
ولا عند الدماميني عنه بان المراد بالحروف المتبعية انتهى وعبارة الدماميني
بعد قول المغني وهو نون لابدية ساكنة تلحق الاخر لغير تؤكيد فخرج نون نحو
حسن لانها اصلية زاد الحديثي ولا تكون جزء غيرها احترازا من نحو احدا نطلق فيه
نظر لان المراد بالحروف ما يعبر به لا ما يعبر عنه لا نها لازمة لاخر حركة الكلمة واما
بعين عدم امساك التلفظ بها بدون حركة الاخر والنون في احدا نطلق ليست
كذلك فلم تدخل فلا حاجة لي قيد يخرجها انتهى كلام الدماميني ولا يخفى ان
الحديثي انما احتاج الى هذا الزيادة لانه له حاشية على المتوسط شرح كافية
ابن الحاجب والكافية لم يتعرض فيها لقيد السقوط فكان عبارتها التنوين نون ساكنة
تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل فحسنت الزيادة والاحتذار كما قاله الشارح
من التعميم في الوجوه الحسان عند من كان له احسان وقد يقال على غاية البعد
مراد الشارح انه لا حاجة لذلك في حد المصنف للتنوين في هذا الكتاب قوله
وبقولي لغير تؤكيد نون نحو لنسفعا بنى على ما تقرر سابقا ان المراد بالخط ما ذكر ثم
ان كان المراد به الاحتراز عن الحقيقة اعم من المسبوقة بفتحة كما في نحو اضربن
للجماعة واضربن للمخاطبة فهو صحيح نظرا للاصل من عدم اثبات النون
المذكورة للسقوط فتحة وقفا ينزل المحذوف والكتابة تابعة له وان حولف
هذا الاصل في نحو ما سنة فتحة فاثبتت بصورتها ومن نظر للواقع من الاثبات
كابن الناظم لم يحتج لهذا القيد قال الجاربردي وكتب اضربا بالالف وهو

امر للواحد المذكور مؤكدا بالنون الخفيفة ومنهم من يكتبه بالنون الحاقا له
باضربن امر الجمع المذكور وكان قياس اضربن ان يكتب بواو والف لانك اذا
وقفت عليه اسقطت نون التاكيد وقلت اضربو او كان قياس اضربن للواحدة
المخاطبة ان يكتب بها لانك اذا وقفت عليه قلت اضربي باسقاط النون ورد
الياء وكان قياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون
التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتين وقلت هل تضربون لكنهم كتبوها
على لفظها بعد سرتبين هذا الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد
ويرد ملحذف لاجل نون التاكيد فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن انتهى
ويؤيد هذا الاحتمال بل يعينه ما يوجد في بعض النسخ بعد لنسفعا من
قوله ولتضربن ولتضربن اي بضم الباء الاول وكسرها في الثاني لكن قيل ان
ان المصنف ضرب بالقلم عليه من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم
يوجد في بعض النسخ المعتمدة وبما ذكرناه من قولنا فهو صحيح نظرا للاصل الى يندفع
ما قاله شيخ شيوخنا من قوله عقب كلام الرضي وعليه فاورد قال المصنف لنسفعن
وحذف من نحو لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند لكان حسنا لان نحو
لتضربن خارج بقوله ارلا ولتسقط خطا فتامل انتهى قيل والخوان القيود
المذكورة ليبان الواقع لا للاحتراز ويكفي في تعريف نون تثبت لفظا لا خطا
واما اختص التنوين بالاسم حتى صح جعله علامة له فلما علم من تقرير اقسام التنوين
من وجه اختصاصه بالاسم لان تلك المعاني التي تاتي بتلك الاقسام لاجلها لا تتصور
في غير الاسم لكن قد يشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور حينئذ لان معرفة
تلك الاقسام فرع معرفة الاسمية كما يعرف من تقريرها اذ لا يعرف ان التنوين
للتمكن الا اذا عرفان ما دخله اسم معرب منصرف ولا انه للتنكير الا
اذا عرفان ما دخله اسم مبني ولا انه للمقابلة الا اذا عرفان ما دخله جمع
مؤنث سالم ولا انه للعوض الا اذا علم ان ما دخله ظرف مبني او جمع معتل الاخر
فلو استدل بها على الاسمية توقفت معرفتها على معرفة تلك الاقسام وقد تبين ان
معرفة تلك الاقسام موقوفة على معرفة الاسمية وذلك دور ظاهر قال شيخنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)